المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 16 -- العدد 02 -- ديسمبر 2024 ص 35 - 53

التعذيب ممارسة إجرامية فرنسية إبان الثورة التحريرية (1962-1954)

Torture, a criminal practice during the Algerian Revolution (1954-1962)

دة. نعيمة طيب بوجمعة naima.tayebboudjema@univ-tiaret.dz	تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي في العصر الوسيط	جامعة ابن خلدون تيارت/ الجزائر
علي العبيدي – أستاذ التعليم العالي alieloubaidi@gmail.com	تاريخ الوطن العربي حديث ومعاصر	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان/ الجزائر

DOI :

الإرسال: 2024/10/20 **القبول**: 2024/11/15 **النشر**: 2024/12/20

ملخص:

لم تكن مسألة الممارسات الاجرامية التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962 وليدة اللحظة، إنما هي استكمال لسياسة ممنهجة اتبعتها فرنسا في الجزائر منذ أن وطئت أقدام قواتها العسكرية الأراضي الجزائرية سنة 1830، فالمتتبع لأحداث الثورة الجزائرية يجد أن سلوكا اجراميا أخذ كامل أبعاده مارسته وطبقته الأجهزة القمعية الفرنسية، وهي تواجه الإرادة الشعبية التي قالت لا للمشروع الاستعماري ونعم للحرية والاستقلال؛ إذ تفاجأت السلطات الاستعمارية بالإرادة الثورية للجزائريين، فلم يكن أمام الساسة والقادة الفرنسيين إلا استخدام اللجوء لوسائل التعذيب الوحشية، لأنها في نظرهم ستكون وسيلة قوية لإسكات وقمع الصوت الجزائري المنادي للحرية، وهنا جرى تسليط شتى أنواع التعذيب ضد المعتقلين الجزائريين من أجل الحصول على المعلومات والاعترافات للكشف عن خلايا جبهة وجيش التحرير الوطني، وقد شهدت هذه المرحلة تجاوزات كبيرة مست حقوق الانسان وإنسانيته، والمتتبع لما كان يجري من تجاوزات في هذا الموضوع يمكنه أن يقدر حجم المعاناة التي واجهها المواطن الجزائري إزاء ماكينة البطش الاستعماري الفرنسي، وبناء عليه اخترنا عنوانا لمقالنا "التعذيب ممارسة إجرامية فرنسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، والذي سنحاول من خلاله تسليط الضوء على التركيبة السلوكية للجلاد الفرنسي، والكيفية التي عمل من خلالها على تفريغ عقده السلوكية في أجساد المواطنين الجزائريين إلى جانب إبراز الوسائل والطرق التي كان تنفذ بها عمليات التعذيب.

كلمات مفتاحية: جرائم؛ استعمار؛ الجزائر؛ فرنسا؛ التعذيب.

Abstract:
The criminal practises that were carried out during the Algerian Revolution (1954-1962) are the on-going of the French policy in Algeria since its conquest in 1830. When we explore the events of the Algerian Revolution, we find out that a criminal behaviour has been applied to crack down the popular willingness. As the French politicians and leaders failed despite their military forces, they had opted for different savage ways of torture to get information regarding the Algerian National Liberation Army from the Algerian prisoners of war. Thus, they applied many torture procedures, which were thoroughly in contradiction with the Human Rights and made the Algerian prisoners endure great sufferings. Therefore, we have decide to title our article with "*torture, a criminal practice during the Algerian Revolution* to explore the French torture means in Algeria.
Keywords: war crimes; domination; Algeria; France; torture.

مقدمة

تعتبر مسألة تعذيب الجزائريين (قادة ومجاهدين وعامة) إبان الثورة التحريرية من أهم قضايا الرأي العام الدولي والفرنسي، نظرا للتجاوزات التي ارتكبها قادة وجنرالات الجيش الفرنسي بالجزائر؛ رغم محاولات إنكار ذلك من قبل السلطات السياسية والمدنية والعسكرية الفرنسية؛ لكنها لم تستطع في الأخير منع الحقيقة من الظهور، خاصة مع نشر مذكرات وتصريحات القادة الجلادين الذين برروا ذلك بمحاولة القضاء على الخارجين عن القانون، وهذا ما سنحاول دراسته من خلال مقالنا هذا للتأكيد على أن سياسة التعذيب كان مخططا لها من قبل السلطات الاستعمارية بشكل متعمد، وعليه نطرح الاشكالية التالية: كيف اتخذت السلطات الاستعمارية الفرنسية السياسية منها والعسكرية من التعذيب وسيلة لإخماد الثورة التحريرية، والتخلص من المجاهدين وقادة الثورة؟ وإلى أي حد تمادى الجلادون الفرنسيون في تعذيب وقمع الجزائريين ؟ وما الوسائل والأساليب التي نفسوا بها عن وحشيتهم؟

لقد استند المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر منذ لحظة الشروع به في عام 1830 على فكرة قتل السكان الأصليين وسلبهم أراضيهم وتوزيعها على الفرنسيين والمعمرين، مما يعني حرمان الشعب الجزائري من ممتلكاته بالاستيلاء عليها قسرا وقتل كل من يعترض منهم وبالتالي إبادتهم، ومن أجل تنفيذ هذا المخطط انتهجت قوات الاحتلال الفرنسي سياسة ثابتة، تقوم أساسا على إبادة الشعب الجزائري بشتى الطرق، لذا تعددت الجرائم التي اقترفتها بحق شعب مسالم لم يكن ذنبه سوى أن فرنسا وضعت نصب عينيها

السيطرة على بلاده، خاصة وأن العقيدة العسكرية التي انتهجها قادة الجيش الفرنسي في الجزائر كانت تستند على القوة والترهيب (قداش، 2008، صفحة 27)، إذ عامل هؤلاء القادة سكان الجزائر على أنهم دون مستوى البشر، مما فسح المجال أمام جنود الاحتلال لممارسة الإبادة والتقتيل بلا أدنى رادع، لذا لم يتوانوا في قتل السكان المدنيين والتمثيل بجثثهم التي كانت تقطع أربا، وتحمل رؤوسها كغنائم حرب من قبل الجنود الفرنسيين ليحصلوا مقابلها على مكافأة نقدية، فضلا عن تدمير القرى والحقول والاستيلاء على الممتلكات (غرانميزون، 2007، الصفحات 173-174).

ونستحضر هنا رأي الفيلسوف الفرنسي فرانسيس جانسون (Francis Jeanson)، وهو يفند مزاعم ادعاءات الدولة الفرنسية بـ (المهمة الحضارية) التي أنجزتها في الجزائر، ويفضح خداع الدولة الفرنسية في محاولة إقناع شعبها حول أهمية المشروع التمديني الذي كرسته في الجزائر، إذ كتب يقول: "أما عن الانجازات الفرنسية فحدث ولا حرج، فمن السهولة أن ندرك أبعادها ومرامها ولكن هلا استطعنا تقدير حجم الوهم الذي ما انفك يعظم في أذهاننا جراء تلك الدعاية الصاخبة التي تصد عقولنا عن استشفاف ما تخفيه بين ثناياها من حقائق؟، ولكننا بصفتنا فرنسيين،لم نتخلص بعد من المغالطات التي لفقها مؤرخو الجمهورية الثالثة وأدخلوها في روع أجدادنا وآبائنا بل حتى في عقولنا نحن أيضا" (أولوا، 2009، صفحة 107).

من خلال هذا الكلام نستشف أن الخديعة الفرنسية وادعائها الحضارة والتمدن لم تكن سوى مجرد كلام وشعارات، وأن ما فعلته طوال فترة احتلالها للجزائر، لاسيما فترة الثورة التحريرية، دليل يعاكس ما تدعي، وهذا ما جعل إدانة جرائمها تنطلق أولا من أفواه أبنائها قبل غيرهم.

وسياسة القتل والإبادة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية تجاه الشعب الجزائري جعلت تاريخها أسودا وصفحاته تقطر دما، ولا يمكن التغاضي عنه لجسامة الآثار التي ترتبت عليه، وحينما انتفض الشعب الجزائري ضد الاحتلال في الأول من نوفمبر عام 1954، نجد أن سلطات الاحتلال الفرنسية أطلقت العنان لجلاديها بممارسة القتل والإبادة بلا أدنى خوف أو تردد، وأرادت بهذه الخطوة تكميم الأفواه الجزائرية التي نطقت بالحرية ونادت بالاستقلال، وتنوعت جرائم القوات الفرنسية إبان الثورة التحريرية

فاستخدمت شتى أصناف التعذيب والتعسف، ولم تكن تأبه أبدا لانتهاكات حقوق الإنسان مهما كانت طبيعتها. وعلى الرغم من كل تلك الجرائم البشعة، نجد أحد مجرميها وهو الجنرال جاك ماسو (Jacques Massu) يحاول تبريرها بالقول: "إن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر اعتماد هذه الأساليب الضرورية والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا" (بريستير، 1989، صفحة 296)، وحتى الجنرال أوساريس (Aussaresses Paul) اعترف مزهوا بممارسته التعذيب ضد الجزائريين؛ وبأنه ضرورة تحتمها الحرب، بقوله: "إن التعذيب كان أسلوب عمل معترف به ومباح من طرف السلطات السياسية العليا، وضرورة حيوية بالنسبة للجيش الفرنسي في الجزائر وفرنسا" (AUSSARESSES, 2001, p. 197).

ولا يمكننا، مهما اجتهدنا كمؤرخين أن نوثق تلك الجرائم لتعددها واتساع رقعة ممارستها التي شملت كل الجزائر، لككنا سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على واحدة من تلك الجرائم، وهي جريمة التعذيب من حيث تعريفها وطرق تنفيذه فضلا عن تقديم قراءة لبعض شهادات الضحايا والجلادين حتى تكتمل الصورة عما حدث في سنوات الثورة.

1- مفهوم التعذيب:

يعتبر التعذيب عمل إجرامي صريح، وجريمة التعذيب هي واحدة من أكثر الجرائم انتهاكا لمبادئ والحقوق الإنسانية، لذا اعتبرتها جميع المواثيق الدولية جريمة لا بد أن يعاقب فاعلها، لأنها عمل محظور وفق تلك المواثيق ولا يمكن تبريره لأي سبب من الأسباب وتحت أي ظرف مهما كان[1]، لذا حظره يشكل جزء من القانون العرفي الدولي، ويعني ذلك

1. هناك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمبادئ الدولية التي حظرت ممارسة التعذيب وتعاقب فاعليها، نذكر منها: المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 الف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعتمدة بالقرارين 663 جيم (د-24 المؤرخ 31 جويلية 1957، و 2076 (د-62) المؤرخ 13 ماي 1977.

- المادة (7) الفقرة (1) من إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المعتمد بالقرار 1904 (د-18) المؤرخ 20 نوفمبر 1963.

- المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد بموجب القرار 2200 الف (د-21) المؤرخ 16 ديسمبر 1966.

أنه ملزم لكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، دون اعتبار إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدة الدولية التي تحظر التعذيب صراحة أو لم تصادق عليها، وبناء عليه، تعتبر ممارسة التعذيب على نحو منتظم وبشكل واسع النطاق جريمة ضد الإنسانية.

ويعرف التعذيب على أنه ممارسة فعل يفضي إلى تسبب الألم الشديد والمعاناة سواء كان بدنيا أو ذهنيا تجاه شخص قيد الاحتجاز[1]. وتضمنت اتفاقية مناهضة التعذيب - الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 49/36 المؤرخ في 10 ديسمبر 1984- في مادتها الأولى تعريفا دقيقا للتعذيب، إذ نصت على أن: "التعذيب هو أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد؛ جسديا كان أم عقليا؛ يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في انه ارتكبه، هو او شخص ثالث، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن

- إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة المعتمد بالقرار 3452 (د-30) المؤرخ 9 ديسمبر 1975.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المعتمدة في الجلسة العامة 93 المؤرخة 10 ديسمبر 1984 .
- مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين، ولاسيما الأطباء، في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية الحاطة بالكرامة المعتمدة بالقرار 194/37 المؤرخ 18 ديسمبر 1982.
- مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. المعتمد بموجب القرار 173/43 المؤرخ 9 ديسمبر 1988.
- المادة (7) من قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في 17 جويلية 1998.
- الدليل المتعلق بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية (بروتوكول اسطنبول) المعتمد بالقرار 89/55 في عام 1999.

[1]. أشارت المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 إلى التعذيب واعتبرته من المخالفات الجسيمة وجريمة يعاقب عليها القانون (اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949).

عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها" (بسيوني، 2003، صفحة 695).

إن هذا التعريف يوسع من مفهوم التعذيب ليشمل الضغوط المادية والمعنوية على المجني عليه ولا يقصرها فقط على الجوانب المادية، وهذا واضح من المقطع الأول منه. وعملية تعذيب المعتقل تخضع لصور متعددة منها ما يعتبر إكراها ماديا، ومنها ما يعتبر إكراها أدبيا، والجامع بينهما هو الألم أو المعاناة البدنية أو النفسية أو العقلية التي تصيب المتهم من جراء استخدام إحدى وسائل التعذيب المتعددة، وهذا النوع من الإكراه الذي يتخذ صورة الضرب المتكرر، أو قد يكون ناشئا عن ضعف مقاومة المعتقل بمنع الطعام عنه أو حرمانه من النوم، وهو الذي يفعل فعله ويحد من عزيمة المعذب، ويحمله على قبول بلاء الاعتراف للخلاص من التعذيب (عوض، 2003، صفحة 225).

من خلال التعريفات المذكورة أعلاه، يتضح أمامنا الأثار الناجمة عن فعل التعذيب، علما بأن التعذيب لا يتحقق إلا إذا أدى إلى حمل المُعذب على الاعتراف فعلا، لأن التعذيب يقع بمجرد توافر عناصره الذاتية سواء أدى إلى حصول الاعتراف فعلا أم لم يؤد إلى ذلك طالما كان القصد منه إيقاعه. ومهما اختلفت التعريفات والتفسيرات لمفهوم التعذيب، الجميع متفق على أنه عمل غير إنساني وجريمة يعاقب عليها القانون الدولي، وطبيعة التعذيب الذي تعرض له الشعب الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر عموما، وإبان الثورة الجزائرية تحديدا، تعجز الكلمات في التعبير عنه أو وصفه، وذلك نتيجة الوحشية التي مورس من خلالها هذا الفعل المخل لحقوق الإنسان وانسانيته، وبهذا نجد أن التعذيب لون من ألوان العنف أو الإكراه المادي أو المعنوي، يمارس على السجناء لحملهم على الاعتراف. والتعذيب لمادي يشمل كل فعل مباشر يقع على الشخص وفيه مساس بجسده، ويؤثر على إرادته أيا كان مقدار التأثير، أما التعذيب المعنوي فهو كل وسيلة تستهدف التأثير على إرادة المتهم وهو يتعلق بأمور نفسية (الحسيني، 1986، الصفحات 8-9).

2- دلائل ممارسة التعذيب في الجزائر إبان الثورة:

قبل الدخول في تفاصيل وبيان الوسائل التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في ممارسة التعذيب تجاه المعتقلين الجزائريين إبان الثورة الجزائرية؛ علينا التوقف عند الدلائل التي تؤكد هذه الممارسات الإجرامية، لأن البعض يحاول أن يظهر هذه الجرائم على

أنها رد فعل "انتقاما لما تعرضوا له أو تعرض له أصدقائهم من عنف" (برانش، 2010، صفحة 406)، لكن هذا الرأي يجانب الحقيقة، ولا يمكن الأخذ به وتعميمه نتيجة حالات فردية ربما حدثت، ولقد أطلقت فرنسا يد جنودها في الجزائر ليفعلوا ما يحلو لهم، ومن دون أي رادع أو حساب، واستخدم هؤلاء شتى صنوف التعذيب بلا رحمة. وكانت مسألة انتهاك حقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق الدولية تُضرب عرض الحائط ما دامت تتعارض مع المصالح الاستعمارية، ومن الدلائل على حقيقة ما نقول، ما صرح به أحد جلاديها وهو يصف تنوع وسائل التعذيب التي جرى استخدامها ضد الجزائريين، حيث يقول: "تنوعت الوسائل التي نستخدمها؛ وأصبحت خياراتنا بخصوص الطريقة المثلى حسب الحالة المعروضة علينا، أي حسب الشخص الخاضع للتعذيب" (VITTORI, 1980, p. 25)، فقد كانت ممارسة التعذيب عريقة وتضاعفت بفعل تضاعف نشاط جبهة التحرير الوطني (DUQUESNE, 2001, p. 12).

ومن خلال هذا الحديث، يتضح لنا أن المعتقلين الجزائريين كانوا حقلا للتجارب في تحديد الوسائل الناجعة والمثلى في التعذيب من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة. علما، بأن التعذيب لا مكان له ولا زمان محدد، فهو يرافق علاقة القوات الاستعمارية الفرنسية بالمواطن الجزائري، هذا يعني أن مسألة التعذيب تدخل في صلب الشخصية العسكرية باستثناء بعض الحالات، فعلى سبيل المثال نجد أن التعذيب يبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال مع عملية الاستنطاق الأولية أين يتم استعمال بعض وسائل التعذيب للضغط على المعتقل وإجباره على تقديم المعلومات التي تحتاجها القوات الفرنسية أو الاعتراف بالتهم الموجهة إليه (برانش، 2010، الصفحات 258-268).

لذا نجد بأن ممارسة التعذيب في الجزائر من قبل القوات الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية لا يمكن أن تكون ممارسة فردية، لأن كل الوقائع تؤكد على أنها سياسة مخطط لها ممنهجة وثابتة، حظيت بدعم وتشجيع من الحكومة الفرنسية بشكل مباشر لا يقبل الشك، يشير الباحث زبير رشيد إلى هذه المسألة بكل وضوح، حينما يعلق على دور رجالات الحكومة الفرنسية في طمس الحقائق وإخفائها حينما يتعلق الأمر بموضوع التعذيب في الجزائر خلال سنوات الثورة (زوبير، 2013، صفحة 147). وهذا الحال دفع بالمؤرخ أوليفي لوكور غرانميزون (Olivier Le Cour Grandmaison) إلى طرح التساؤل التالي: "هل

كان التعذيب في الجزائر استثناء محدودا خلال حروب الاستقلال الوطنية؟" (غرانميزون، 2007، صفحة 203). وقد أجاب على تساؤله بالنفي، واعتبره هو القاعدة التي استندت عليها السياسة القمعية الفرنسية في الجزائر، وليس استثناء (زوبير، 2013، صفحة 203).

ولا تقتصر الدلائل عند هذا الحد فهناك الكثير من الدلائل التي تدل دلالة واضحة على أن التعذيب كان الوجه الآخر لعملية الاستنطاق، مهما كانت طبيعة ونوع الاتهام الموجه للمعتقل الجزائري، لأن مسألة ممارسة التعذيب وطرق التعذيب تعد من الدروس الأساسية التي كان يتلقاها ضباط الاستخبارات الفرنسية خلال فترة تكوينهم؛ وقبل إرسالهم للعمل في الجزائر (EVENO & PLANCHAIS, 1990, p. 125)، والأكثر من هذا تشير المصادر التي تناولت التعذيب في الجزائر إبان الثورة الجزائرية إلى وجود غرف مخصصه للتعذيب في أقبية جميع المقرات الأمنية والعسكرية، مجهزة تجهيزا كاملا بمختلف وسائل التعذيب، كالسياط، بكرات التعليق، أجهزة الصعقة الكهربائية، المغاطس، ووجودها يعني أنها كانت تستعمل لتعذيب المعتقلين الجزائريين، أم هناك غرض آخر لوجودها في تلك المقرات؟ (NAQUET, 2006, p. 27).

لذا مهما حاولت السلطات الفرنسية في الجزائر تبرير جريمة التعذيب والأثر السلبي الذي تتركه على المعتقل الجزائري، إلا أن تلك الممارسات وفق القانون الدولي تعتبر جريمة يجب أن تحاسب عليها الدولة الفرنسية. والمحاسبة لا تقتصر على ممارسة التعذيب كأداة للضغط على المعتقل الجزائري لتقديم اعترافات عن أشياء لم يقترفها فحسب، وإنما أفعالها تلك جعلت مصير المعتقل الجزائري مجهولا، فهو: "بعد أيام أو أسابيع من التعذيب في المعتقل يكون مصيره أما المقبرة أو المستشفى أو السجن" (BENZINE, 1962, p. 38).

ومن هنا يمكننا القول، بأن جسد الجزائري أصبح أداة ترهيب، لم يتوان الفرنسيون عن استعماله ليسجلوا عليه آثار قدرتهم (الفائقة)، وكان التعذيب جزءا لا يتجزأ من عمليات الاستنطاق وبديلا عنها أو مكملا لها، ومن هنا يتضح بأن مسألة التعذيب كان طريقة منهجية تمارسها القوات الفرنسية بشكل مدروس، ولا مجال للصدفة والارتجال مطلقا (برانش، 2010، صفحة 151).

3- صور التعذيب:

بناء على ما تقدم يمكننا دراسة صور التعذيب في محورين، المحور الأول يمثل صور التعذيب المادي، في حين يمثل المحور الثاني صور التعذيب المعنوي أو النفسي المتبع تجاه

المعتقل الجزائري. وجرى هذا التقسيم على أساس الوسائل المتبعة في عملية التعذيب، أو آثارها على المعتقل عليه. وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي أن الحديث عن وحشية التعذيب في الجزائر إبان الثورة التحريرية، لم يكن المقصود به التعذيب بالمعنى المتعارف عليه، وإنما كان وسيلة لإجبار المعتقل على الكلام، لأن المبدأ الذي يقول بإن الألم حين يبلغ حدا معينا يصبح ألما لا يطاق، وهذا المبدأ له أهمية خاصة، فالغاية إذن هي الوصول إلى هذا الحد الذي لا يطاق بأقصى سرعة ممكنه (فانون، 2004، صفحة 313).

لذا لم تتوان السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من استخدام أبشع وأقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي تجاه المعتقلين الجزائريين خلال حرب التحرير، والتي طالت عشرات الآلاف من الجزائريين، وتنوعت صور التعذيب ما بين التعذيب الجسدي التقليدي، والتعذيب النفسي والمعنوي من أجل إضعاف قدرات ومعنويات المعتقل الجزائري وإجباره على الاعتراف بما لم يقترفه، أو الذهاب بخياله إلى ما هو أبعد حينما يتوق إلى الموت بحثا عن الخلاص (تومي، 2010، صفحة 231).

والتعذيب بشكله المتعارف عليه -إن صح التعبير- لم يكن هو ذات التعذيب الذي اتبعته السلطات الفرنسية في الجزائر إبان الثورة التحريرية، إذ كانت جلسة التعذيب تبدأ بهجوم وحشي ومتعدد الأشكال، بمعنى أن المعتقل يتعرض لأكثر من نوع من التعذيب في آن واحد، ووصف لنا فرانز فانون هذه المسألة بقوله: "يطوقه أربعة منهم ويأخذون يتراشقونه بالضرب، بينما يحرق واحد صدره بسيجارة ويضرب آخر راحتي قدميه بعصا...بعض طرائق التعذيب المستعملة في الجزائر قاسية قسوة خاصة" (فانون، 2004، صفحة 314). وهذه القسوة هي التي كانت تدفع المعتقلين للتفكير في الموت قبل الأمل في الحياة، وهنا استذكر ما أشار إليه المجاهد عبد السلام حباشي، وهو يستحضر ساعات التعذيب بالقول: "بينما كنت أتقلب بين ويلات التعذيب، وكم كانت لا تطاق، فكرت في وضع حد لحياتي" (حباشي، 2008، صفحة 266). ومن أجل فهم مغزى ما أشار إليه حباشي، علينا عرض صور من التعذيب الذي كان يتعرض إليه المعتقل الجزائري حتى تكتمل صورة المأساة التي عاشها خلال سنوات الثورة، ومنها:

أ. **صور التعذيب التقليدية:**

المقصود بها تلك الأفعال المادية أو المعنوية التقليدية، التي تنطوي على إيلام جسدي أو نفسي للخاضع لها. ولا يعتمد القائم بها على تقنية متطورة أو وسيلة حديثة. وبطبيعة الحال، لسنا نهدف هنا إلى حصر جميع تلك الأفعال التي تعد من صور التعذيب التقليدية، ومع ذلك يمكن على سبيل المثال أن يعتبر تعذيبا تقليديا، مثل:

– التعذيب بالصعقة الكهربائية: وتعتبر هذه الصورة من التعذيب المفضلة لدى الجلاد الفرنسي، ويشير الكاتب والعسكري الفرنسي جول روي (Jules Roy) إلى الطابع الترفيهي والاحتفالي الذي يرافق عملية التعذيب بالصعقة الكهربائية من جانب الجلادين الفرنسيين (ROY, 2001) ، ويصف أحد الجنود الفرنسيين صورة العذاب الذي يعاني منه المعتقل، حيث يقول: "وزيادة على ذلك يستعمل الكهرباء أيضا في تعذيب المساجين بوضع سلك كهربائي في العضو التناسلي والسلك الأخر في الرأس ثم يمرر التيار الكهربائي في دفعات متتالية" (مقدم، 1997، صفحة 166).

– التكبيل بالسلاسل الحديدية خلال مراحل الاستنطاق، وتأثير ذلك على جسد المعتقل، وما يفرزه من تقرحات وآلام على مفاصله.

– الضرب بأخمص البنادق إلى درجة فقدان الوعي (بونوة، 2011، صفحة 307).

– هتك أعراض المعتقلين، عبر استخدامات لا تمت للإنسانية بشي، على سبيل المثال إدخال قنينة زجاجية في دبر المعتقل" (فانون، 2004، صفحة 314)، والاعتداء الجنسي على المعتقلات الجزائريات وفقا لشهادة المجاهدة زوبيدة عبد اللاوي (ماجن، 1987، صفحة 39).

– صب المياه بكميات كبيرة في فم المعتقل من غير إرادته، أو تسليط مياه مضغوطة مخلوطة بالصابون في فم المعتقل. ويشير الطبيب فرانز فانون إلى خطورة هذه الطريقة من التعذيب على صحة المعتقل، وكتب معلقا بالقول: "هذا النوع من التعذيب سبب العديد من حالات الوفاة. فبعد عمليات الغسيل يصاب الغشاء المخاطي المعوي بجروح كثيرة تحدث خروقا مجهرية في الأمعاء. فتصبح الانسدادات الغازية والتهابات الصفاق متكررة جدا" (فانون، 2004، صفحة 314).

– تكسير العظام وقلع الأظافر ونزع الأسنان.

– الحرق (الكي) بواسطة إطفاء السجائر في منطقة الصدر تحديدا الثدي، والوقوف على المسامير الساخنة أو بواسطة القطرات المائية الساخنة (VITTORI, 1980, p. 71).

– إدخال المسامير في أجساد المعتقلين، وهنا نستذكر كيف جرى إدخال مسمار في لسان المجاهدة بونوة زازة (حفصاء)، وحجم المعاناة التي تعرضت لها نتيجة ذلك (بونوة، 2011، صفحة 307).

– حلق الحواجب أو نصف الشارب وغيرها من الأمور التي تجعل المعتقل في وضع نفسي صعب.

– التعليق بواسطة الحبال من الأيدي والأرجل لساعات طويلة، مما يؤثر على الوضع الصحي والنفسي للمعتقل.

– تكبيل المعتقل وربطه بواسطة سلسلة تكون نهايتها بيد الجلاد، ويطلب من المعتقل الجري، حينها يسحب الجلاد بالاتجاه المعاكس مما يودي إلى سقوط المعتقل بشكل عشوائي وما يسببه ذلك من إصابات متنوعة.

– إنزال المعتقل في حوض مائي ملوث بالقاذورات.

ب. صور التعذيب النفسي:

إلى جانب صور التعذيب التقليدية السالفة الذكر، اتبعت السلطات الاستعمارية صورا أخرى من التعذيب لم تكن تأثيراتها مباشر على الجسد، وإنما كان الغرض منها إضعاف قدرات ومعنويات المعتقل الجزائري لغرض إجباره على الاعتراف بما لم يفعل، ووصولا إلى المعلومات التي تريدها السلطات الاستخبارية الفرنسية من اجل القضاء على الثورة الجزائرية. ومن هذه الصور نذكر:

– التعذيب بالسكون: هناك شكلان من التعذيب يقال لهما التعذيب بالسكون. الأول: يركع السجين على ركبتيه، ويرفع ذراعيه موازيتين للأرض موجها راحتيهما إلى السماء، جاعلا صدره ورأسه منتصبين، ولا يسمح له بالقيام بأية حركة مهما كانت صغيرة؛ إذ يعاقب عليها بالضرب بواسطة العصا ذات عقدة من قبل الجلاد الذي يجلس خلفه على الكرسي. والثاني: إجبار المعتقلين على الوقوف لساعات طويلة قبالة الحائط رافعا ذراعيه لاصقا يديه بالحائط؛ ومنع الحركة عليهم، وعند مخالفة ذلك يعاقب المعتقل بالضرب

المبرح (حباشي، 2008، صفحة 261)، وهنا تظهر معاناة المعتقل النفسية لتحمل حالة ضغط التي هو عليها.

– تكبيل المعتقل بالسلاسل المحكمة ووضعه تحت مراقبة كلب مفترس، وتأثير ذلك النفسي على شخصية المعتقل إثر حالة الخوف والرعب التي تنتابه أثناء ذلك.

– الحرمان من الأكل.

– الإهانات اللفظية: مارس الجلاد الفرنسي هذا النوع من الأنواع بشكل واسع، ومن هذه الاهانات: سب الوالدين والأسرة والدين وغيرها من الكلمات القاسية التي تؤثر على نفسية المعتقل (تومي، 2010، الصفحات 231-232).

– إضعاف المقاومة الذاتية للمعتقل: من خلال إحضار أحد المعتقلين؛ وينهال عليه الجلاد بالضرب المبرح أمام أعين بقية المعتقلين من أجل كسر شوكتهم وإجبارهم على الاعتراف، وإلا كان مصيرهم مصير زميلهم (حباشي، 2008، صفحة 265)، وكان طبيعيا، أن يكون هناك تأثير نفسي على شخصية المعتقل.

– جولة خارج مركز التعذيب: والمقصود بها قتل المعتقل، حيث يجري إخراج المعتقل بسيارة عسكرية وإيهامه بأنه سوف يجري التخلص منه في إحدى المناطق النائية عبر إطلاق النار عليه ويجري تكرار الأمر أكثر من مرة (بونوة، 2011، صفحة 308)، والغرض من ذلك التأثير على معنويات المعتقل وإجباره على الاعتراف وتقديم المعلومات.

– استخدام الجانب الأخلاقي في الضغط على المعتقلين من خلال إحضار أفراد العائلة وتعذيب المعتقل رجلا أو امرأة أمامهم، والتأثير النفسي لذلك على كلا الطرفين.

– وضع المعتقل في زنزانة انفرادية مظلمة لعدة أيام قبل الاستجواب.

ج. صور التعذيب الحديثة (العقاقير المخدرة):

ساهم التطور العلمي الهائل الذي شهدته مفاصل الحياة في مختلف مجالاتها، في تطور أساليب الاستنطاق وما يرافقها من تعذيب. وتشمل طائفة الوسائل العلمية الحديثة في هذا المجال أساليب متنوعة، ومنها الحقن بالمواد المخدرة، وإن كان عدم انطوائها على المساس بسلامة الجسد أمرا واردا إلا أن مساسها بسلامة النفس وحرية الإرادة أمرا مؤكدا وذلك حينما يجري الاستجواب تحت تأثيرها (المنيع، د.ت.ن، صفحة 251).

وهذا الأسلوب من التعذيب لا يترك آثارا ظاهرية، وإنما آثارا نفسية وسلوكية؛ فضلا عن الآثار الصحية الخطيرة التي تظهر بمرور الأيام، ومن بين طرق هذا النوع من التعذيب النفسي أن يتم حقن الشخص بجرعة معينة من إحدى العقاقير المخدرة المعروفة باسم مصل الحقيقة[1] عن طريق الوريد، والتي تؤدي إلى حالة من الغيبوبة الواعية لفترة معينة حسب كمية الجرعة يستمر الشخص خلالها مالكا لقواه الإدراكية، ولكنه يفقد في نفس الوقت القدرة على التحكم في إرادته واختياره، مما يجعله أكثر قابلية للإيحاء وأكثر رغبة في الإفصاح والتعبير عما يختلج في كوامن نفسه (الملا، 1975، صفحة 178)، بتعبير آخر يؤدي التحليل التخديري إلى إضعاف الحاجز بين الشعور واللاشعور أو إزالته تماما، الأمر الذي يتيح إمكانية سبر أغوار عقله الباطن للوقوف على ما يخزنه من معلومات أو أحاسيس مكتوبة؛ لذا يطلق على هذا النوع من الاستجواب الاستجواب اللاشعوري (أرحومة، 1977، صفحة 58).

ولا يمكننا هنا، ونحن نتكلم عن التعذيب في سنوات الثورة الجزائرية، إلا أن نعتبر هذا النوع وسيلة من وسائل والممارسات الإجرامية التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. إذ، كما لاحظنا من قبل أن المواثيق والقرارات الدولية تدعو إلى ضرورة احترام آدمية الإنسان وحقوقه، وأن الاستجواب تحت تأثير العقاقير المخدرة يعتبر وسيلة من وسائل الإكراه المادي، كما أن استخدام كمية كبيرة من العقاقير المخدرة قد يؤدي إلى الغيبوبة والموت، وبذلك هو اعتداء على حق الإنسان الطبيعي المطلق في سلامة شخصه وجسمه وعقله (الشاوي، 1982، صفحة 236)، وبما أن الاستنطاق بهذه الطريقة يعد إكراها ماديا وفق ما تقدم فهي من أوضح صور التعذيب.

وفي الجزائر وجد الأطباء العسكريون وأطباء الأمراض العقلية أن في قاعات التعذيب التابعة للسلطات الأمنية والعسكرية مخبرا مخصصا للتجريب والاختبار، فإذا كانت مادة البانتوتال (ثيوبنتال الصوديوم) (Pentothal) تزيل لدى المصابين بأمراض العصاب

[1]. مصل الحقيقة: هو مجموعة من المواد المخدرة مثل الأميتال والبانتوتال والافيبان وغيرها من الأدوية النفسية، التي تستخدم من أجل افتكاك الاعترافات من الشخص دونما اللجوء للتعذيب . (إبراهيم، 1998، صفحة 40).

الحواجز التي تحول دون خروج الصراع النفسي إلى النور، فلابد أن تستطيع هذه المادة أن تحطم لدى المعتقلين الجزائريين الحاجز السياسي وأن تسهل حمل هؤلاء على الإدلاء باعترافات دونما الحاجة لاستعمال وسائل التعذيب (فانون، 2004، صفحة 318)، أما عن الطرق التي مكنت هؤلاء الأطباء من كسب ود المعتقلين لتطبيق أساليبهم الخبيثة عليهم، فقد لخصها الطبيب فرانز فانون بعدة نقاط، وهي:

أولا: يقوم الطبيب بإخبار المعتقل من أنه طبيب ولست شرطيا، وأنه موجود لمساعدته، وبعد عدة أيام يتمكن من كسب ثقة المعتقل.

ثانيا: يطلب من المعتقل حقنه ببعض الأدوية التي ستخفف عنه المعاناة والتعب، فيقوم الطبيب بحقن المعتقل في الأيام الأولى ببعض الفيتامينات، المقويات، مصول مسكرة، وبعد أربع إلى خمس أيام يبدأ بحقن المعتقل بمادة البانتوتال وعلى إثرها يبدأ الاستنطاق (فانون، 2004، صفحة 318).

3- بعض من شهادات الضحية والجلاد:

بعد أن استعرضنا جوانب من صور التعذيب من حيث الوسائل والسلوك الشاذ الذي كان عليه الجلاد الفرنسي تجاه المعتقل الجزائري. نحاول الآن تقديم بعض الشهادات التي تؤكد على ممارسة التعذيب كوسيلة للضغط وإرغام المعتقلين الجزائريين على تقديم اعترافات ومعلومات بالإكراه، وتعج المصادر والمراجع التي تناولت تاريخ الثورة الجزائرية بالعديد من الشهادات التي تؤكد على وقوع جريمة التعذيب؛ سواء كانوا من الجزائريين أوالفرنسيين.

أ- من شهادات الضحية:

نستهل حديثنا هنا، بذكر بعض من شهادات قدمها مجاهدين تعرضوا، خلال فترات اعتقالهم، عند استنطاقهم للتعذيب الوحشي، واتفقوا على قيام الجلاد الفرنسي باستخدامها خلال عملية الاستنطاق بلا رحمة أو أدنى ضمير. ويتذكر المجاهد عبد النور يحياوي هذه الماسي، ويقول: "بعد اعتقالي من قبل الشرطة الفرنسية في عام 1957، حولت إلى فيلا دي روز (Villa des Roses) الواقعة في حي الابيار، وهناك تم وضعي في حفرة تشبه القبر مغطاة بغطاء حديدي مشبك طوال النهار، أما في الليل فتبدأ عملية التعذيب باستخدام شتى الصنوف بدءا بالصدمة الكهربائية، ثم الماء، وأحيانا الضرب بالسطو أو اللكم بالأيدي والركل بالأرجل" (BOUSSELHAM, 2000, p. 35)، وعن مشاهداته

بخصوص عمليات التعذيب التي كان يتعرض لها المعتقلين الجزائريين، يشير المجاهد عباس تركي الذي اعتقل في منطقة حوش بيران (Perrin) إلى: "أنه لاحظ في هذا المركز حبالا مربوطة في أغصان الأشجار معلقين فيها جزائريين" (BOUSSELHAM, 2000, p. 70).

أما المجاهدة زوبيدة عبد اللاوي فهي تروي شهادتها عن عمليات التعذيب مأساة لا يمكن تصورها، والكيفية التي يتم فيها التعذيب والأساليب المتبعة في جلسات التعذيب، فهي لم تكن شاهد، وإنما مجني عليها، حيث قالت: "بعد اعتقالي...نقلت في اليوم الثاني إلى قاعة التعذيب، أمرت بنزع ثيابي فنزعت بعضها ولكن إزاء وحشية الجلادين لم يسمحوا بذلك، فانهالوا علي ضرباً بالسياط ثم وضعوني فوق طاولة ورشوا علي الماء وسلطت عليَ الكهرباء، بعد ذلك حولت إلى حوض فيه ماء قذر، فتواصلت عملية الغطس ثم واصلوا تعذيبي بأساليب أخرى" (ماجن، 1987، صفحة 39). كما تحدثت المجاهدة زوبيدة عبد اللاوي عن أساليب ووسائل التعذيب التي شاهدتها في مركز الاعتقال، حيث تقول: "أساليب التعذيب التي شاهدتها في هذا المركز: قلع الأظافر، قلع الأسنان، الحرق بالسجائر وبالمكواة، إرغام المعذبين على الجلوس فوق قارورة زجاجة، الاعتداء على شرف الفتيات، ولكي يزداد الشخص ألما يأتي العدو بالفتاة ويبدأ في تعذيبها وهي عارية ثم يستدعي أخاها أو والدها ليري ويشاهد الأفعال المنكرة، وما يمكن أن نقوله أن العدو لم يترك وسيلة إلا واستعملها دون مراعاة السن أو الجنس" (ماجن، 1987، صفحة 39).

ب- من شهادات الجلاد الفرنسي:

إن الاعتراف بالفعل الإجرامي من قبل الجلاد أمر يحتاج إلى شجاعة وقيم أخلاقية تدل على الندم والاعتراف بالخطأ. ومن هذا المنطلق نذكر بعضا من اعترافات الجنود الفرنسيين الذين عايشوا عمليات التعذيب إبان الحرب التحريرية. وهنا نذكر، رسالة بعث بها مجند فرنسي إلى عائلته يؤكد فيها استعمال التعذيب ضد المعتقلين الجزائريين بلا أدنى رحمة، حيث كتب يقول: "في مساء يوم الثالث من ديسمبر 1956، استدعيت من ضمن مجموعة من المجندين الفرنسيين من طرف الدرك لحضور عملية تعذيب اثنين من المعتقلين الجزائريين، وكانت أولى وسائل التعذيب التي تم استخدامها من أجل استجوابهما هو تجريدهما من ملابسهما وربط أيديهم وأرجلهم، وثم تغطيس رأسيهما في صهريج من المياه القذرة لمدة طويلة" .(SIMON, 1957, p. 76)

وهناك شهادة أخرى من قبل ضابط فرنسي عن الأساليب العنيفة التي استخدمها الجلاد الفرنسي في عمليات التعذيب، ووصف فيها السلسلة الطويلة من المعاناة والألم التي يمر بها المعتقل الجزائري بعد اعتقاله، وذلك في رسالة بعث بها إلى صديق له في فرنسا بتاريخ 6 جوان 1956، فكتب يقول: "إني لم أشعر بالنفور والكراهية والاشمئزاز في حياتي كما شعرت بها هذه المرة نتيجة أعمالنا الوحشية، إن الألمان يعتبرون أطفالا صغارا بالقياس إلينا، فقد شاهدت المكتب الثاني لجنود المظليين كيف يستجوب المعتقلين، أنهم يعذبونهم طوال النهار إلى أن يدلوا بمعلوماتهم، ويستعملون معهم التعذيب بالماء إلى أن يخرج من جميع نواحي الجسم، ثم يربط الجنود أيدي المساجين وراء ظهورهم ثم يعلقونهم من أيديهم حتى تتمدد المفاصل ثم يوجعونهم ضربا، وزيادة على ذلك يستعمل الكهرباء أيضا في تعذيب المساجين بوضع سلك كهربائي في العضو التناسلي والسلك الأخر في الرأس ثم يمرر التيار الكهربائي في دفعات متتالية" (مقدم، 1997، صفحة 166).

خاتمة:

ما خلصنا إليه من خلال ما تقدم ذكره أن التعذيب في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية لم يكن ممارسة منعزلة أو تجاوزات فردية، إنما هو سياسة ممنهجة مارستها الأجهزة الأمنية والعسكرية الفرنسية، أملا منها في القضاء على الروح المعنوية للجزائريين بخاصة أثناء الثورة التحريرية، لذا أطلقت العنان لجلاديها بممارسة مختلف أنواع التعذيب دون قيد أو شرط خاصة بعد إعلان قانون الطوارئ، وهكذا أصبح التعذيب بموجبها جزءا لا يتجزأ من عمليات الاستنطاق وبديلا عنها، أو مكملا لها، ويبقى التعذيب فضيحة لا عذر لها تخزي المجتمع والدولة الفرنسية التي تدعي أنها أول من بشرت بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة

قائمة المراجع:

أولوا، ماري بيار، (2009). فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل من مقاومة الاحتلال النازي إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر. (مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار القصبة للنشر.

بريستير، إيفه، (1989). في الجزائر يتكلم السلاح نضال شعب من أجل التحرير. (عبد الله كحيل، المترجمون) الجزائر، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة.

برانش، رافائيلا، (2010). التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية. (أحمد بن محمد بكلي، المترجمون) الجزائر ، الجزائر: أمدوكال للنشر.

غرانميزون، أوليفي لوكور، (2007). الإستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدول الاستعمارية. (نورة بوزيدة، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار الرائد للكتاب.

فانون، فرانز، (2004). معذبو الأرض. (سامي الدروبي، و جمال الأتاسي، المترجمون) الجزائر، الجزائر: منشورات ANEPK.

قداش، محفوظ، (2008). جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954. (محمد المعراجي، المترجمون) الجزائر، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع.

أكرم، نشأت إبراهيم، (1998). علم النفس الجنائي (الإصدار 7). عمان، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

بسيوني، محمود شريف، (2003). الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان: الوثائق العامة (الإصدار 1، المجلد 1). القاهرة، مصر: دار الشروق.

بونوة، بومدين، (2011). الاعتقال. تأليف محفوظ قداش، حكايات نارية شهادات حول الثورة التحريرية (محمد المعراجي، المترجمون). الجزائر، الجزائر: موفم للنشر.

تومي، محمد، (2010). طبيب في معاقل الثورة: حرب التحرير الوطني 1954-1962. (يوسفي حضرية، المترجمون) الجزائر: وزارة المجاهدين.

حباشي، عبد السلام، (2008). من الحركة الوطنية إلى الاستقلال: مسار مناضل. (عبد السلام عزيزي، وصبيحة بخوش، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار القصبة للنشر.

الحسيني، عمر فاروق، (1986). تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف الجريمة والمسؤولية. القاهرة، مصر: المطبعة العربية الحديثة.

زوبير، رشيد، (2013). موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(9).

الشاوي، سلطان، (1982). أصول التحقيق الإجرامي. بغداد، العراق: شركة أياد للطباعة الفنية.

عوض، رمزي رياض، (2003). الحقوق الدستورية في قانون الإجراءات الجنائية دراسة مقارنة. (الإصدار 2)، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

ماجن، عبد القادر، (نوفمبر, 1987). مراكز التعذيب وضحاياها في الجزائر العاصمة: شهادة المجاهدة عبد اللاوي زوبيدة. (المنظمة الوطنية للمجاهدين، المحرر) مجلة أول نوفمبر(87).

مقدم، عبد الحفيظ، (1997). الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر. مجلة الدراسات التاريخية(10).

الملا، سامي صادق، (1975). اعتراف المتهم (الإصدار 2). بغداد، العراق: المطبعة العالمية.

المنيع، بدر السعد، (د.ت.ن). قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والتعليق على نصوصه. د.م.ن.

موسى مسعود أرحومة. (1977). قبول الدليل العلمي أمام القضاء الجنائي -دراسة مقارنة- (الإصدار 1). بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس.

اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، تم الاطلاع عليه 2024، الرابط:www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

AUSSARESSES, P. (2001). Services spéciaux Algérie 1955-1957: mon témoignages sur la torture. France: Perrin.

DUQUESNE, J. (2001). Pour comprendre la guerre d'Algérie. Paris, France: Perrin.

EVENO, P, & PLANCHAIS, J. (1990). La guerre d'Algérie dossiers et témoignages. Alger, Algérie: Laphomic.

NAQUET, P. (2006). Les crimes de l'armée Française: Algérie 1954-1962. Paris, France: L adécouverte.

ROY, J. (2001). J'accuse le général Massu.

SIMON, P.-H. (1957). Contre la torture. Paris, France: Le Seuil.

VITTORI, J. (1980). Confessions d'un professionnel de la torture: La guerre d'Algérie. Paris, France: Ramsay Image.

BENZINE, A. (1962). Le camp. Paris, France: editions sociales.

BOUSSELHAM, H. (2000). La guerre d'Algérie 1951-1962: torturés par Le Pen. Alger, Algérie: édition Rahma.